## البنك الدولي: نمو إقتصادات آسيا
## سيتباطأ إلى 4.5 % في العام 2024

أفاد البنك الدولي في تقرير، أن الإقتصادات الآسيوية لا تعمل جيداً قدر الإمكان، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة إلى 4.5% هذا العام (2024) من 5.1 % في العام 2023.

وتابع التقرير: أن الديون والحواجز التجارية والشكوك المتعلقة بالسياسات تؤدي إلى إضعاف الديناميكية الإقتصادية في المنطقة، ويتعيّن على الحكومات بذل المزيد من الجهود لمعالجة المشاكل طويلة الأجل مثل ضعف شبكات الأمان الإجتماعي ونقص الإستثمار في التعليم.

وتنمو اقتصادات آسيا بشكل أبطأ مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، ولكن بشكل أسرع من أجزاء أخرى من العالم. كما أن إنتعاش التجارة العالمية، التجارة في السلع والخدمات، نمت بنسبة 0.2 % فقط في العام 2023. لكن من المتوقع أن تنمو بنسبة 2.3 % هذا العام (2024). علماً أن تخفيف الظروف المالية مع قيام البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة، سيساعدان على تعويض النمو الأضعف في الصين.

وقال أديتيا ماتو، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي لشؤون منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، في مؤتمر صحفي: بحسب هذا التقرير «أن المنطقة تتفوّق في الأداء على الكثير من بقية العالم، لكنها لا تحقق إمكاناتها الخاصة».

وأضاف ماتو: «الشركات الرائدة في المنطقة لا تلعب الدور الذي ينبغي عليها القيام به».

ويتمثل الخطر الرئيسي في أن بنك الإحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية الكبرى الأخرى، قد تُبقي أسعار الفائدة أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة.

## «المركزي اليمني» في عدن يرفض طرح الحوثيين
## عملة معدنية جديدة من فئة 100 ريال

أفاد البنك المركزي اليمني، مقره عدن، أنه يرفض إعلان جماعة الحوثي إصدار عملة معدنية فئة 100 ريال. علماً أن الحوثيين كانوا قد أعلنوا مؤخراً إصدار العملة المعدنية، معتبرين أن الهدف منها مواجهة أزمة سيولة حادّة بسبب تلف العملة الورقية المتداولة في مناطق سيطرتها في شمال البلاد.

وأفاد البنك في بيان، أنه يرفض هذا الإجراء الذي وصفه بأنه «تصعيدي خطير وغير قانوني»، مضيفاً أنه لا يأخذ في الإعتبار بأي شكل من الأشكال مصالح المواطنين، وأن هذه العملة تُعد مزوّرة كونها صادرة من كيان «غير قانوني». وجدّد البنك تحذيره لكل الجهات والمؤسسات والأفراد من تداول أي عملة صادرة من البنك في صنعاء، وأفاد أنه «يحتفظ بحقه القانوني في إتخاذ الإجراءات القانونية الإحترازية لحماية الأصول المالية للمواطنين والمؤسسات المالية والمصرفية».

يُشار إلى أن الحكومة اليمنية الشرعية كانت قد أعلنت مؤخراً إنتهاء أزمة التحويلات المالية بين المناطق التابعة لها، ومناطق سيطرة ميليشيا الحوثي الناتجة عن القرارات المتبادلة بين البنك المركزي في عدن وبنك صنعاء التابع للميليشيا الحوثية.

وتعطّلت حركة التحويلات المالية بعد قيام بنك صنعاء التابع للميليشيا، بالتعميم للبنوك والصرّافين بعدم التعامل مع «الشبكة الموحدة لتحويل الأموال» التي أطلقها البنك المركزي في عدن، مع إيقاف التعامل مع أكبر مصرفين يعملان ضمن الشبكة وهما «البسيري» و«القطيبي».

وأورد «المركزي اليمني» في عدن، تعميماً بوقف التعامل مع 5 من أكبر البنوك التجارية العاملة في اليمن، وعدد من شركات الصرافة بعد إستجابتها لتعميم بنك صنعاء التابع للميليشيا الحوثية.

# الأرجنتين قد تفتتح أول مصنع للغاز الطبيعي المُسال

قال الرئيس التنفيذي لشركة «تيكبترول» المنتجة للغاز في الأرجنتين، ريكاردو ماركوس: «إن الأرجنتين قد تفتتح أول مشروع للغاز الطبيعي المسال خلال 4 سنوات إذا وافق الكونغرس قريباً على الإصلاحات الاقتصادية والطاقة التي إقترحها الرئيس خافيير مايلي».

وقال ماركوس في مؤتمر «سيراويك»، الذي نظمته «ستاندرد آند بورز» في هيوستن، إن «الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية تمر بوضع إقتصادي صعب، لكن الإصلاحات ستجعلها أكثر جاذبية لاستثمارات الطاقة وتزيل الإختلالات المالية».

ورفض مجلس الشيوخ الأرجنتيني مؤخراً مرسوم الإصلاحات الإقتصادية واسع النطاق الذي أصدره مايلي، ما يُمثل ضربة لجدول أعمال التقشف الذي يتبناه الزعيم الليبرالي. وتضمّنت تلك الخطة إلغاء دعم الطاقة للمساعدة في معالجة عجز ميزان المدفوعات الناجم بشكل رئيسي عن واردات الطاقة، بما في ذلك الغاز من بوليفيا وشحنات الغاز الطبيعي المسال.

وقال ماركوس إنه «إذا تمّت الموافقة على إصلاحات مايلي، فقد تشهد الأرجنتين فائضاً في ميزانها التجاري للطاقة هذا العام (2024)».
وقلّصت الأرجنتين بالفعل خطط استيراد الغاز الطبيعي المسال في خطوة نحو خفض العجز. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «تيكبترول»، التي تسيطر على نحو 15 % من إنتاج الغاز الصخري في البلاد: «إن بناء البنية التحتية اللازمة لتصدير الغاز الطبيعي الأرجنتيني كغاز طبيعي مسال، يجب أن يكون الحل على المدى الطويل».

ويمتلك حقل فاكا مويرتا الأرجنتيني، وهو حقل ينافس حوض بيرميان الأميركي، ثاني أكبر إحتياطات من الغاز الصخري في العالم، ويُمكن أن يصبح مورداً عالمياً رئيسياً للغاز إذا تم تسريع المشروعات المخطط لها لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

وتجري مناقشة مشروعين كبيرين على الأقل لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال في الأرجنتين، أحدهما يشمل شركة «بترونـاس» الماليزية لبناء محطات عائمة للغاز الطبيعي المسال، والآخر لشركة «تيكبترول» ما يمكن أن يشمل مرافق برية معيارية.

وقال ماركوس: «السياسيون (في الأرجنتين) يدركون أن أفضل طريقة لتسييل إحتياطات الغاز هي من خلال الغاز الطبيعي المسال».
وقال ماركوس إنه «مع حلّ البلاد لإختناقات نقل الغاز وزيادة الإنتاج، فإن الواردات من بوليفيا قد لا تكون ضرورية إعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول 2024»، مشيراً إلى «أن بوليفيا لم تدفع بالكامل للمنتجين، لأن هناك مقابل الغاز الذي تم توريده في السابق إلى الأرجنتين».

# أخبار إقتصادية ومالية عربية ودولية

## «المركزي القطري»: 1.96 تريليون ريال أصول البنوك القطرية

إرتفعت قيمة الأصول الإجمالية للبنوك التجارية العاملة في قطر في نهاية فبراير/ شباط 2024 بنسبة 5.79 **%** سنوياً بما يُعادل 107.78 مليار ريال قطري. وسجّلت البنوك التجارية أصولاً إجمالية في ختام فبراير/ شباط 2024 بـ1.969 تريليون ريال، مقارنة بـ1.862 تريليون ريال في فبراير/ شباط 2023.

## الإحتياطات الأجنبية لـ «المركزي الأردني» إلى نحو 18 مليار دولار حتى نهاية شباط/ فبراير 2024

وصل حجم الإحتياطات الأجنبية للبنك المركزي الأردني حتى نهاية شباط/ فبراير 2024،

إلى 18.086 مليار دولار، في مقابل 18.178 ملياراً حتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2024، بحسب بيانات للبنك.

كذلك فإن الإحتياطات الاجنبية تغطي مستوردات المملكة الأردنية الهامشية لـ 7.9 أشهر. أما إحتياطات «المركزي الأردني» من الذهب فوصلت إلى 2.263 مليون أونصة، بقيمة بلغت 3.266 مليارات دينار.

## «المركزي العراقي»: الإحتياطي النقدي يتجاوز 110 مليارات دولار

قال نائب محافظ المصرف المركزي العراقي عمار خلف: «إن بغداد لديها إحتياطي نقدي يتجاوز 110 مليارات دولار»، مؤكداً «أن المصارف الخاضعة للعقوبات في البلاد تتواصل مع وزارة الخارجية الأميركية بهدف رفع تلك العقوبات».

وتحدث خلف، عن «إجتماعات مستمرة مع الإحتياطي الفيدرالي الأميركي، ووزارة

الخزانة الأميركية حيال التحويلات بالدولار الأجنبي».

ورداً على سؤال عمّا إذا كانت هناك مصارف عراقية ستخضع للعقوبات الأميركية، قال خلف: إن المصرف المركزي ليس على علم بعقوبات جديدة، لكنه كشف «أن المصارف الخاضعة للعقوبات تتواصل مع الخزانة الأميركية بهدف رفع تلك العقوبات؛ لأن فرضها، بصرف النظر عن المبررات، أمر سلبي يؤثر على سمعة العراق في النهاية».

وأوضح خلف، «أن التحويلات الخارجية مهمة لأي دولة لتمويل التجارة الخارجية، وهي تخضع لرقابة المؤسسات المالية الحكومية بعد سلسلة الإصلاحات التي نفذها المركزي في إطار برنامج الحكومة للإصلاح الإقتصادي، كاشفاً في هذا السياق عن شركات عالمية تقدم التحويلات المالية للعراق.

وقال نائب المحافظ إن «الإصلاحات الحكومية في ما يتعلق بالضرائب والجمارك، ستؤدي في النهاية إلى تقوية المصارف»، وأضاف أن المشكلة التي يعانيها الإقتصاد العراقي هي عدم السيطرة حتى الآن على المنافذ الحدودية، مشيراً إلى أن المشكلة لا تزال تكمن في الطلب على الدولار، فضلاً عن دخول تجارة إلى البلاد من غير المنافذ الرسمية.

## محمد منصور أول مصري في المجلس الإستشاري لبنك «أوف أميركا» العالمي

تم إختيار المهندس محمد منصور وزير النقل الأسبق في مصر، ورئيس مجلسي إدارة مجموعة منصور، وأكاديمية «الحق في الحياة»، لعضوية المجلس الإستشاري الأعلى لبنك «أوف أميركا» لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

ويُعد المهندس محمد منصور أول رجل أعمال مصري، يتم اختياره لهذا المنصب، في أحد أعرق وأكبر البنوك في الولايات المتحدة، والذي تبلغ أصوله أكثر من 3 تريليونات دولار.

ويعمل المجلس الإستشاري الأعلى للبنك الذي يتكوّن من ثمانية أعضاء، على تقييم إستراتيجيات البنك، وتقديم الإستشارات اللازمة لتحسين الخدمات المالية التي يقدمها البنك للعملاء في أكثر من 150 دولة حول العالم.

وقد تم تصنيف مجموعة منصور المصرية ثالث أقوى شركة عربية ضمن قائمة «فوربس للشرق الأوسط» لعام 2024.

## بنوك مركزية تستخدم الذكاء الإصطناعي في تقييم مخاطر المناخ

أفادت بنوك مركزية، أنها فتحت آفاقاً جديدة بإستخدام الذكاء الإصطناعي لجمع البيانات

من أجل تقييم المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وذلك في الوقت الذي يتّجه فيه حجم إفصاحات البنوك والشركات الأخرى إلى الزيادة.

وتشمل هذه البنوك كلاً من: بنك التسويات الدولية، وهو منتدى لبنوك مركزية، بنك إسبانيا، البنك المركزي الألماني، والبنك المركزي الأوروبي، حيث إستخدمت مشروعها التجريبي (جايا للذكاء الإصطناعي) في تحليل إفصاحات الشركات حيال إنبعاثات الكربون وإصدار السندات الخضراء والإلتزامات الطوعية لتحقيق صفر إنبعاثات من الكربون.

وأفادت البنوك المركزية في بيان مشترك «أن (جايا) تمكّن من التغلُّب على الإختلافات في التعريفات، وأطر الإفصاح بين الجهات القضائية لتوفير الشفافية التي تشتد الحاجة إليها، كذلك من تسهيل مقارنة المؤشرات المرتبطة بالمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ».

ورغم الإختلافات في كيفية تقديم الشركات للبيانات نفسها، يركز (جايا) على تعريف كل مؤشر بدلاً من طريقة تصنيف البيانات.

ويتعيّن على الشركات المدرجة في البورصة، وتشمل البنوك وشركات التأمين، تقديم إفصاحات إلزامية جديدة تتعلق بالمناخ بموجب القواعد العالمية والأميركية والأوروبية الجديدة، مما سيؤدي إلى معلومات أكثر تفصيلا مقارنة بالوسائل الحالية.

## أصول المصارف الإسلامية في الإمارات تتجاوز 700 مليار درهم للمرة الأولى

تجاوزت أصول المصارف الإسلامية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حاجز 700 مليار درهم في نهاية العام 2023، وذلك للمرة الأولى في تاريخها، وفق أحدث إحصاءات مصرف الإمارات المركزي.

وأظهرت الإحصاءات، أن أصول المصارف الإسلامية في الإمارات، وصلت إلى 703.1 مليارات درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، بإرتفاع على أساس سنوي بنسبة 11.5 **%**، مقارنة بنحو 630.7 مليار درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2022، بزيادة تعادل 72.4 مليار درهم خلال 12 شهراً، بينما زادت على أساس شهري بنسبة 0.6**%** أو ما يعادل 4.2 مليارات درهم، مقابل نحو 698.9 مليار درهم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

وأفادت إحصاءات المركزي عن إرتفاع الإئتمان المصرفي للمصارف الإسلامية إلى 428.9 مليار درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023 بزيادة على أساس سنوي بنسبة 7.82**%**.

أمّا عن أصول البنوك التقليدية العاملة في الدولة فقد وصل إجمالي أصولها إلى 3.372 تريليون درهم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، بزيادة على أساس سنوي بنسبة 11**%** مقارنة بنحو 3.037 تريليون درهم في نهاية العام 2022.

## «المركزي اليمني» يشدّ الخناق على البنوك المخالفة والريال يُواصل الهبوط

أفاد البنك المركزي اليمني في عدن، في بيان، أنه أوقف التعامل مع البنوك وشركات

الصرافة المخالفة لتعليماته، وبينها خمسة من أكبر البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية في البلاد.

والبنوك المخالفة هي التضامن، أحد أكبر البنوك التجارية في اليمن، واليمن والكويت والأمل للتمويل الأصغر ومصرف اليمن والبحرين الشامل وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي.

كما وجّه البنك المركزي بإيقاف التعامل مع 13 شركة صرافة في محافظة مأرب في شمال شرق البلاد على خلفية مخالفة للتعليمات.

## مساعدات البنك الدولي تزيد التدفقات الدولارية لمصر لأكثر من 50 ملياراً

أفاد البنك الدولي، أن نصف التمويل، الذي يغطي السنوات الثلاث المقبلة، يستهدف

الدعم الحكومي، بينما يهدف الجزء المتبقي من التمويل إلى دعم القطاع الخاص، الذي أكد المسؤولون المصريون أنه مفتاح النمو الإقتصادي المستدام على المديين المتوسط والطويل.

ويأتي هذا الإعلان بعد يوم من تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم حوالي 8 مليارات دولار من المساعدات والقروض والمنح لمصر، وجاء هذا التمويل أيضاً في أعقاب زيادة تمويل صندوق النقد الدولي ليصل إلى 8 مليارات دولار، والذي تم الكشف عنه بعد ساعات من قرار السلطات المصرية بأكبر زيادة في أسعار الفائدة في البلاد على الإطلاق وخفض قيمة العملة للمرة الرابعة منذ أوائل العام 2022.

وأفاد البنك الدولي، في بيان، أنه يدعم الإجراءات التي تتخذها البلاد من أجل تعافيها الإقتصادي وإستعادة مسار مستدام للنمو الشامل، فيما لا يزال البرنامج بحاجة إلى موافقة مجلس إدارة المقرض.

وكان التمويل الأخير متوقعاً، وهو ما يعزز الثقة المتجددة في التزام السلطات المصرية بالمضي قدماً في الإصلاحات، وأصبحت هذه الإجراءات ملحة، في الوقت الذي تكافح فيه الدولة التي يزيد عدد سكانها عن 105 ملايين شخص، وسط أسوأ أزمة في العملة الأجنبية منذ عقود وإرتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية.

وبذلك يصل إجمالي التعهدات المالية لمصر إلى 57 مليار دولار، وهذا يكفي لمعالجة نقص الدولار في البلاد لبضع سنوات، ولكن معالجة العجز التجاري ومرونة سعر الصرف والدور المهيمن الذي يلعبه الجيش في الإقتصاد، سوف يتطلب أكثر من مجرد إنفاق الأموال على هذه المشاكل.

## السعودية تُقر إتفاقاً لفتح مكتب إقليمي لصندوق النقد الدولي في الرياض

وافق مجلس الوزراء السعودي، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، على إتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية وصندوق النقد الدولي لإنشاء مكتب إقليمي للصندوق في مدينة الرياض.

وكانت وزارة المالية السعودية قد وقّعت إتفاقية مع صندوق النقد الدولي حيال إنشاء مكتب إقليمي للصندوق في المملكة في أكتوبر/ تشرين الأول 2022. وحينها أعلنت المالية السعودية أن هذه الخطوة تعكس مكانة المملكة بإعتبارها أكبر إقتصادات المنطقة وأحد أبرز إقتصادات مجموعة العشرين.

وقالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، مؤخراً: إن «مكتبنا الجديد في الرياض يعمل على تعزيز وجودنا وشراكاتنا مع المؤسسات العربية».

يُذكر أن صندوق النقد الدولي، في تقريره الأخير، كان قد خفّض توقعاته للنمو الإقتصادي السعودي في العام 2024 إلى 2.7 **%**، متوقعاً تباطؤ وتيرة الإنتعاش في ظل إنخفاض إنتاج النفط، لكنه توقع أن يظل نمو النشاط غير النفطي قوياً خلال 2024.

## «ألفاريز أند مارسال»: آفاق إيجابية للمصارف السعودية مع بقاء صافي هامش الفائدة مستقراً عند 3 % في العام 2024

تحظى البنوك السعودية بآفاق إيجابية لا سيما مع الزيادة الكبيرة في نمو القروض

المحتملة وإرتفاع جودة الأصول والدفاتر المدعومة برأسمال قوي، وفق ما أعلنته شركة «ألفاريز أند مارسال» للخدمات الإستشارية.

وتوقعت «ألفاريز أند مارسال» في بيان، تناول أداء القطاع المصرفي في السعودية خلال العام 2023، أن يستقر صافي هوامش الفائدة عند 3 % في العام 2024 وفق تصوّر بخفض أسعار الفائدة في حلول النصف الثاني من العام 2024.

وأشار التقرير إلى تفوق نمو القروض والسلف على نمو الودائع في العام 2023، حيث شهد إجمالي القروض والسلف لأكبر 10 مصارف نمواً بنسبة 10.6 % على أساس سنوي، في حين ارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 7.8 % فقط على أساس سنوي خلال السنة المالية 2023، و«بالتالي، سجلت نسبة القروض إلى الودائع ارتفاعاً بنسبة 2.5 % على أساس سنوي إلى 99.2 %».

والمصارف العشرة التي شملها التقرير هي: البنك الأهلي السعودي، ومصرف الراجحي، وبنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك العربي الوطني، ومصرف الإنماء، وبنك البلاد، والبنك السعودي للإستثمار وبنك الجزيرة.

وأفاد التقرير بأن المصارف العشرة في السعودية سجلت مستويات أداء تتسم بالقوة والإيجابية في العام الماضي، حيث إرتفع الدخل التشغيلي 9.5 % (بالمقارنة مع نسبة 15.4 % على أساس سنوي في السنة المالية 2022)، نتيجة نمو صافي دخل الفوائد (10.9 % على أساس سنوي)، فضلاً عن تحسن صافي هامش الفائدة بنسبة 3.1 %، مع نمو نسبتي التكلفة إلى الدخل (بلغت 31.9 %) وتكلفة المخاطر (إستقرت عند 0.41 %).

## «فيتش» تتوقع عودة الأصول الإسلامية المدارة لـ140 مليار دولار خلال عامين إلى ثلاثة أعوام

توقعت مؤسسة «فيتش ريتنغز»، عودة الأصول الإسلامية المدارة عالمياً إلى الذروة التي سجلتها في العام عام 2021 عند حوالي 140 مليار دولار خلال عامين إلى ثلاثة، مستفيدة من خفض متوقع لأسعار الفائدة الأميركية.

وأفادت وكالة التصنيف الإئتماني العالمية أنه «يُتوقع خفض سعر الفائدة الرئيسي في

الولايات المتحدة إلى 4.75 % في العام 2024، وإلى 3.5 % في العام 2025، مما يُعزّز الإقبال على الإستثمار في الأسواق الناشئة بما في ذلك الصناديق الإسلامية. غير أنها حذرت من أن تذبذب أوضاع الإقتصاد الكلي والعوامل الجيوسياسية، قد تؤدي إلى بعض التقلبات.

وأشارت «فيتش» إلى أن حجم الأصول التي تديرها الصناديق الإسلامية العامة على مستوى العالم تجاوز 111 مليار دولار في نهاية العام 2023، بزيادة 3 % عن مستواه في العام 2022.

وأضافت: أن هذه الأصول تتمركز في ماليزيا بنسبة 28.3 %، وأيرلندا بنسبة 18.1 % والسعودية 17.2 %.

وأفادت الوكالة أن الصناديق الإسلامية، شكلت نحو 80 % من إجمالي الصناديق العامة في دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية 2023، مدعومة بالطلب من جانب المستثمرين الملتزمين بالشريعة.

وقد بلغت حصة الصناديق الإسلامية 49 % في باكستان، و33 % في ماليزيا و8 % في إندونيسيا.

## موجودات المصارف السعودية عند أعلى مستوياتها في فبراير/ شباط 2024

سجّلت موجودات المصارف التجارية في السعودية أعلى مستوى لها على الإطلاق في فبراير/ شباط 2024، مرتفعة بنسبة 1 % لتصل إلى 4.049 تريليون ريال (1.078 تريليون دولار)، مقارنة بشهر يناير/ كانون الثاني 2024 الذي بلغت فيه الموجودات 4.010 تريليون ريال (1.067 تريليون دولار) للمرة الأولى، وذلك وفق نشرة البنك المركزي السعودي (ساما) الشهرية.

وبحسب البيانات، إرتفعت الموجودات الأجنبية لدى المصارف السعودية في فبراير/ شباط 2024 بنسبة 0.52 % لتصل إلى 347.6 مليار ريال (92.5 مليار دولار)، مقارنة بـ345.8 (92 مليار دولار) في يناير/ كانون الثاني 2024، كما إرتفعت بنسبة 22.18 % على أساس سنوي. وشهد مجموع الودائع لدى المصارف التجارية إرتفاعاً بنسبة 1.18 % على أساس شهري؛ حيث بلغت 2.538 تريليون ريال، مقارنة بـ2.508 تريليون ريال في يناير/ كانون الثاني، بينما إرتفعت بنسبة 10.26 % على أساس سنوي بعد أن بلغت 2.301 تريليون ريال في فبراير/ شباط 2023.